التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية الهجينة في إفريقيا: تصورات لما بعد الحرب والنزاع

The Democratic Transition of Africa's Hybrid Political Systems: Post-War Perceptions and Conflict

أحمد طالب أبصير[1*]

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم (الجزائر) [1]

ahmedtaleb.absire@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/22 تاريخ القبول: 2021/09/10 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص:

أظهرت حالة التمايز في شكل الدولة في إفريقيا صورة بعيدة المنال عن كل ما قد يؤدي إلى محاولات ترقية أو إقرار الممارسة السليمة أو الديمقراطية أو ما سمي بالتمكين الديمقراطي أو الدمقرطة، فالذي كان دولة الأمر الواقع في إفريقيا.

فالذي كان؛ حالة معولمة داعية للتحول الديمقراطي أو موجهة نحوه، ولكن في المقابل وُجدت مجتمعات لم تكن لها خبرة سابقة في ممارسة أو فهم أو استيعاب وحتى غياب الرغبة ومعها الحاجة نحو التعددية السياسية أو الممارسة السياسية السليمة، ومن أبرزها كانت المجتمعات الإفريقية.

وعليه، فقد وقفت المجتمعات الإفريقية على حافة ممارسات غير عقلانية، مثل الخوف المجتمعي والشك السياسي، وبالتالي فشلت الروابط السببية المتوقعة في تحقيق ربط بين مختلف متطلبات تحقيق عملية سليمة وسوية للانتقال السياسي غير العنيف، بل العكس ما كان زيادة لمستويات العنف المدني وأحيانًا الحروب الأهلية أيضاً.

كلمات مفتاحية: النظام السياسي الهجين؛ الرئاسة المهيمنة؛ التعديلات الدستورية؛ الدمقرطة؛ التحول الديمقراطي.

Abstract:

Africa is emerging through a far-fetched picture of everything that could lead to the consolidation of attempts to promote democratic actions or democratic empowerment, as the African state has shown a state of differentiation far removed from good political practices.

African States have found themselves forced to interact with the globalization of values calling for a transition to democracy, but at the same time, however, those African states lacked the minimum conditions to facilitate passage towards democracy.

Therefore, African countries have stood on a state of political and societal fragmentation that has failed all attempts to promote democratic practices or a democratic states.

Keywords: Hybrid Political System; Hegemonic Presidency; Constitutional Reform Process; Democratization ; Democratic Transformation.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

إن المتتبع لصورة أو صور أوضاع الظاهرة السياسية في أفريقيا (نقصد شكل السلطة والممارسة)، منذ المراحل الأولى لاستقلال (أو تلك المحاولات)–أي دولة– افريقية، لسوف يجد نفسه أمام صور مختلفة من الممارسات السياسية والغير سليمة تتنافى وتتعارض مع مختلف المبادئ المرسخة للتداول السلمي على السلطة.

لقد أظهرت مختلف المراحل الكرونولوجية لمراحل استقلال الدولة الإفريقية، وجود أزمات سياسية عميقة، ومعضلات متجذرة تحول دون الوصول إلى بناء دولة افريقية وطنية أو ديمقراطية، على اعتبار الديمقراطية كممارسات تضمن في النهاية لأي مجتمع سياسي إمكانية تحقيق توازن كل الحقوق السياسية والمدنية.

لقد حاولت كل المجتمعات السياسة أو البشرية عبر التاريخ السياسي الحديث الوصول إلى بناء الدولة الديمقراطية أو الوطنية، وهو التصور الذي رسخ لجملة من الممارسات والتفاعلات؛ كلها اختصرت تحت موجات التحول الديمقراطي.

ولكن الذي كان؛ هو شوائب الممارسات السياسية أو فسيفساء الاستثناءات السياسية، على غرار نموذج الدولة الإفريقية أو في إفريقيا.

وعليه نعمد عبر مقالتنا هذه معالجة الإشكالية التالية:

ما هي تصورات التحول الديمقراطي للأنظمة الإفريقية الهجينة لما بعد الحرب؟

وتقودنا تلك الإشكالية على طرح التساؤلات التالية:

1. هل هنالك محاولات جادة لإقرار التحول الديمقراطي في إفريقيا؟
2. هل التعديلات الدستورية في إفريقيا هي إقرار لحتمية الممارسات الديمقراطية؟
3. هل للأنظمة الهجينة مناعة ضد التحول الديمقراطي في إفريقيا؟
4. ما مدى ملائمة أو واقعية التدخلات السياسية الدولية مع حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا؟

وأما عن الفرضية الرئيسية للمقالة فقد إرتأينا أن نوردها وفق التصور التالي:

كل المجتمعات الإفريقية لها من الجاهزية لترسيخ مقومات التمكين الديمقراطي، ولكن أنظمتها الهجينة تعمل على إعاقة تحقيق ذلك.

وتكمن أهمية المقالة؛ في التصورات الرئيسية التالية: محاولة استعراض واستقراء لمسار التحول الديمقراطي في الدولة الإفريقية، وما هي أسباب الفشل أو العجز الديمقراطي. وكذا الوقوف على مفهوم النظام السياسي الهجين كسمة غالبة ومسيطرة على الأداء السياسي داخل الدولة الإفريقية. كل ذلك بقراءات استنباطية واستقرائية.

وعن المنهجية المتبعة ضمن مختلف مستويات التحليل الواردة عبر طيات هذه المقالة؛ فهي مبنية على سلم تصورات عقلانية مدمجة لمقاربتين ؛ الأولى استنباطية والثانية استقرائية؛ حاولنا عبر كل واحدة منهما طرح تصورات منمذجة يمكن عبرها النظر بشكل أبعد إلى سلوك النظام السياسي الإفريقي.

المحور الأول: قطبية الصراع والحرب في إفريقيا ومستويات تثبيط العمل الديمقراطي.

في البداية وقبل الولوج نحو عمق معضلة الدولة في إفريقيا، ومحاولات البحث وتفكيك أسباب الفشل والعجز الدولاتي، وقياس أسباب عدم المقدرة على تحقيق الحد الأدنى من مقومات الممارسة السياسية السليمة؛ نعمد إلى التنويه بأن هذه المقالة، قائمة على مقاربات مدمجة عقلانية تحاكي في علميتها واقع محاولات بناء الدولة في إفريقيا على حد سواء. على اعتبار أن شكل الدولة في إفريقيا كممارسة يختلف حسب خصائص كل منطقة جيوسياسية إفريقية[1].

المبحث الأول: معضلة التحول الديمقراطي في إفريقيا

حاولت–ولا تزال–مختلف الدراسات[2]، في تركيزها وتفسيرها لحالة التنافر بين ثنائية مقومات التحول الديمقراطي ومحاولات إقامة أو إقرار دولة في إفريقيا تقديم تفسيرات كثيرة، كانت

بداياتها–كما لا تزال–مركزة بالأساس على متغير الموارد الطبيعية، في شكل يختصر مقاربات الاقتصاد السياسي والتنمية السياسية.

ففي البدايات الأولى لحقب استقلال الدولة الإفريقية أو في إفريقيا سادت حالة من النشوة السوسيوثقافية والتي غمرت كل ومعظم المجتمعات الإفريقية خلال المراحل الأولى لما بعد الاستقلال السياسي[3]. ولكن تلك النشوة لم تدم طويلاً، حيث زال تأثير مخدر الاستقلال، وبدأ يطفو إلى السطح نزاعات حول مبدأ الشرعية السياسية وحالة الصراع على الموارد.

وبالقياس؛ ظهرت نماذج متشابهة وغير متشابهة لحالة الصراع ومستوياتها البنيوية داخل الدولة في إفريقيا. فالذي كان مخرجات الصراع على السلطة بين مختلف الأطياف المجتمعية و السياسية في إفريقيا والتي منحت لنفسها ميزة أو تمايز الشرعية في تولي إدارة المشهد السياسي الإفريقي.

وعليه فقد أنتجت كل مجتمعات الدولة الإفريقية على حد سواء قوى داخلية، منحت لنفسها الأحقية في تولي هرم السلطة وإدارة الحكم أو العمل على تقاسم كل ذلك بأقل خسائر ممكنة، في حين أن تلك القوى كانت تنظر إلى الدولة على أنها مكسب، أي السلطة. وهو التصور الذي أسقط في الأخير فكرة الرغبة في تقاسم السلطة و بالتالي المكاسب و معه كانت موجات العنف البنيوي لمن استطاع تحصيل الدولة و القوة.

المطلب الأول: نماذج تعزيز نظرية الشك و مكتسبات التحول الديمقراطي.

إن مختلف محاولات دراسة تاريخ التحول الديمقراطي الإفريقي أو في إفريقيا، تقودنا بالضرورة إلى البحث أولاً؛ حول تحديد المجالات الجيوسياسية الإفريقية القابلة لقياس مدى قابلية ولوج العامل الديمقراطي مع تحديد الآليات التي مكنت من ذلك؛ أي الأسباب والفواعل،

وثانياً؛ نحو مستويات قياس وعمق ذلك الولوج الديمقراطي عبر انسيابية ما يسمى بالإصلاحات السياسية الديمقراطية[4].

وعليه يمكننا وضع التصور التالي والمبني أو المركز على الأسباب، في شكل أو عبر طرح مدمج وجامع لمختلف أسباب التوجه السياسي نحو محاولات دمقرطة العملية السياسية في إفريقيا. والتي يمكننا أن نجملها في النقاط التالية:

- مؤتمرات وطنية[5]؛
- سلوك المؤسسة العسكرية؛
- ثورات شعبية (نماذج دول: تونس؛ مصر ؛ ليبيا.)؛
- اتفاقيات.

أولا– أشكال التشكيك في نظريات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

تغلب ميزة " **الافتقار إلى الشرعية المؤسسية أو المؤسساتية** " إلى الأنظمة السياسية الإفريقية وذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال؛ وهي الميزة التي لا تزال لصيقة بصور النظام السياسي الإفريقي على الرغم من كل الجهود–الدستورية والعقلانية–التي بذلت لإسقاط تلك الميزة.

وعن أسباب ذلك فيمكن إيجازها في جملة العوامل التالية:

1. علاقة المؤسسة العسكرية بالفضاء السياسي؛
2. التداخل البنيوي لمؤسسات الدولة الإفريقية؛
3. تركيز متغير السلطة في أعلى هرم ؛
4. مركزية صناعة القرار ومنع انشطارية صنع أو اتخاذ القرار.

وبغرض التوضيح والتوسع اخترنا شرح وتفسير العاملين الأول والثالث، بما قد يزيد من مدخلات تفسير معوقات الإصلاحات السياسية وحالة الحجر الممارساتي على صور التحول الديمقراطي في دولة إفريقيا.

1- تسييس دور الجيش في إفريقيا:

انطلاقاً من حتمية عدم القدرة على تجاهل دور المؤسسة العسكرية في إتمام وإقرار العملية السياسية في إفريقيا، بل وبالقياس داخل كل الأنظمة الشمولية حيث وجوب البحث عن تلك الأسباب الجوهرية والهيكلية ووصولاً إلى عواقب ذلك التزاوج المحرم سياسياً.

فالمؤسسة العسكرية يشار إليها على أنها قوة بيروقراطية تتعايش مع باقي القوى البيروقراطية الأخرى المشكلة للنظام أو مؤسسة الدولة؛ وانطلاقاً من هذا التصور فإن لكل قوة بيروقراطية جملة من المصالح وهو ما يخولها لأحقية الدفاع عن مصالحها في شكل حتمي. وبالتالي فإن أي مؤسسة عسكرية تتعايش وتتفاعل داخل نظام معين ومع نظام سياسي في شكل مخرجات لميزان كل القوى البيروقراطية.

وبالأخذ بذلك ، فإن مخرجات التفاعل بين أي قوة بيروقراطية ونظام أو/ ونظام سياسي، إما ايجابية أو سلبية. فالأولى طردية إذا ما استطاع النظام تلبية كل الحاجيات التي قد تطالب بها أي بيروقراطية . وفي حالة العكس يسقط ذلك التناغم، وتصبح الأولوية بالنسبة لأي قوة بيروقراطية هو كيفية المحافظة على استمرارية مصالحها، حتى وإن كان ذلك على حساب النظام السياسي أو حتى النظام ككل.

هنا تبرز ميزة وقوة الفعل المؤسسي للبيروقراطية العسكرية في إفريقيا، وعن أسباب ومنابع تلك القوة فهي متعددة ومتداخلة وضاربة في جذور ظهور الدولة الإفريقية نفسها أو دولة الأمر الواقع. حيث لعب-ولا يزال- العامل العسكري متغير الحسم في منح الاستقلال السياسي[6].

كما أن لهذا العامل ميزة سلبية أخرى رفع من حدة التوترات بين الدول الإفريقية–الإفريقية بمسوييها البيني والمشترك.

إن حالة التركيز العالية في نسبة أو مستويات ومعدلات ولوج ونفوذ القرار العسكري خارج المؤسسة العسكرية نحو الحياة السياسية المدنية، عالي ومرتفع لدرجة بلغت حد أو نقطة اختيار أعلى شخص في هرم السلطة. وحتى تركيب وتهيئة كل تفاعلات المشهد السياسي الإفريقي. هذا في حالة الاستقرار النسبي، ولكن إذا ما تأزمت الأوضاع ونقصت حالة التناغم بين المؤسسة العسكرية وباقي المؤسسات قد تكون حالة الانقلاب[7].

إن محاولات استقراء مسارات التدخل العسكري في المشهد السياسي الإفريقي، ليست نابعة فقط من زاوية الخوف على المكاسب والصراع بين البيروقراطيات، بل ظهرت تفسيرات أخرى على غرار الرغبة في حماية الجمهورية أو الديمقراطيات الإفريقية، بمثابة **عامل توازن** أو" **وزن ثقة** " تحت ذريعة حماية مكتسبات الدولة الوطنية.[8]

2– تركيز متغير السلطة في أعلى هرم :

يظهر تركيز هذا العامل بشكل منطقي، وموازي لظاهرة التركيز السياسي في صناعة القرار في إفريقيا؛ حيث تعمد تلك الأنظمة السياسية إلى محاولات التأصيل لكل الممارسات التي من غاياتها وعبر ميكانيزماتها البيروقراطية حجب مبدأ حرية اتخاذ القرار، وحتى إن كان–لنفس– ذلك النظام السياسي واجهة ديمقراطية. ونقصد هنا الهلام أو ظلال المؤسسة التشريعية و مواد دستورية.

وقد اعتمدت كل تلك الأنظمة السياسية–ولا تزال–على تفعيل مبدأ التمثيل السياسي الحزبي أو الحزب الواحد؛ حيث كان ذلك في البدايات الأولى للدولة في إفريقيا بعد تحقيقها لمكسب الاستقلال السياسي أو المحاولات الأولية لتحصيل ذلك.

فعلى الرغم من كل محاولات التحديث السياسي، التي شهدتها الحياة السياسية في إفريقيا أو الإفريقية ، فالذي تغير كان فقط فتح المجال للعمل السياسي أمام أحزاب وتيارات سياسية إضافية ، تخضع مجملها–مع بعض الاستثناءات–إلى قواعد اللعبة السياسية الموضوعة من قبل الأنظمة السياسية الهجينة في شكل إستراتيجيات توزيع بعض المنافع السلطوية وكذا تبادل الأدوار[9]. فالذي كان صورة ممتزجة بين آليات العمل السياسي للأنظمة الهجينة و الديمقراطية الإستبدادية كما سميت[10].

المطلب الثاني: معضلة الرئاسة المهيمنة في إفريقيا.

في البداية؛ يمكننا الجزم–مع افتراض التعميم–أن غالبية الأنظمة السياسية الإفريقية، تعاني من مشاكل أفقية وعمودية هيكلية وتنظيمية متداخلة؛ ولكن بداياتها هي دائماً نابعة من إشكالية التداول السلمي على السلطة.

ظهر متغير أو مفهوم " الرئاسة المهيمنة"، حيث يحاول رأس السلطة التشبث بمنصبه ومكاسبه السلطوية عبر ممارسات خارقة في جوهرها للقانون وحتى الدستور، في شكل ممارسات سياسية أو عبر اتخاذ قرارات تتعارض بالأساس مع النصوص القانونية الدستورية. وهو ما ينتج حالة من القلاقل و الصدامات سواءا في شكلها الأفقي بين مختلف المؤسسات السياسية أو عمودي تصل إلى حدود العنف البنيوي[11]. بل وقد تصل الممارسات بصاحب السلطة إلى استقطاب الدعم الخارجي؛ كل ذلك رغبة في البقاء في السلطة وتقويض كل مقومات الدولة الوطنية في إفريقيا.

لقد بلغ الحد، بالكثير من بعض–إن لم نقل أغلبيتهم–رؤساء الدول الإفريقية[12] إلى الإصرار على البقاء في سدة الحكم تحت ذريعة أن ذهابهم، بعني بالضرورة التوقف التام للدورة التنموية

التي تشهدها بلدانهم–على الرغم من أن أغلب تلك الدول الإفريقية حالة التنمية فيها معطلة– ودخول البلد في حالة لا استقرار سياسي حتمي وصراعات قد تعصف بكل مقومات الدولة.

إن الصورة أو المنطق الذي أضحى مفروضاً على سلوك النظام السياسي الإفريقي، هو التوشح بمختلف ألوان الممارسات التشاركية أو فكرة وفرضية تقاسم السلطة أو جزء منها، مع محاولات ضمان أكبر قدر من الشفافية والتنوع السياسي الممارساتي عبر محاولات إشراك كل الأطياف المجتمعية داخل عملية ومسارات صنع القرار. هذا ما أضحى مفروضاً ولكن الواقع السياسي الإفريقي لا يريد الاعتراف بذلك.

فالخيارات بالنسبة للنظم الهجينة الإفريقية كانت محاولات التأقلم وفق تلك التصورات العقلانية، ما قد يجنب الكثير من الأنظمة السياسية الإفريقية إمكانية الزوال أو على الأقل إعادة تحيين النظام السياسي وفقدان بعض من الزمر للكثير من مزايا السلطة والقوة.[13]

المبحث الثاني: الدساتير المؤقتة في إفريقيا واجهة الممارسات الديمقراطية

المطلب الأول: التعديلات الدستورية والتغذية الإسترجاعية للأنظمة الهجينة

يظهر النموذج النيجيري (نيجيريا) ، أحد أقرب الأنظمة السياسية الإفريقية ، التي تعمل على التقليل من مستويات الصراع على السلطة من خلال محاولات ترسيخ مبدأ التداول العرقي أو الإثني على السلطة بشكل دوري بغرض التقليل من المستويات المرتفعة لدورة الصراع على السلطة. وبغرض القضاء على إحساس الشعور بإحساس الإقصاء السياسي، وما ينجم عنه من سياسيات احتواء وغيرها. أو ما يطلق عليه بالهيمنة السياسية الفئوية بمتغير القبيلة أو الإثنية[14].

إن التركيز على فكرة تعديل الدساتير الإفريقية، أو تغييرها كلياً، ليست بوليدة التاريخ السياسي الحديث، بل تعود إلى البدايات الأولى لفترات استقلال الدول الإفريقية نفسها. ونقصد هنا نفس فكرة النشوة الاجتماعية التي تكونت تلقائياً آنذاك.

وهو التصور الذي جعل من مكسب الوصول أو تحصيل هرمية الدولة مكافئة وعرفان لكل القادة أو الشخصيات السياسية و العسكرية أو قادة القوى الثورية في إفريقيا[15]–على حد سواء– التي استطاعت تضمنين الإستقلال، ولتمتد تلك الممارسات مع حالة التطور في التاريخ و الأحداث ومع عولمة الظواهر ، وكذا عدوى التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية الشاملة والعولمة....إلخ.

وعليه ؛ كانت القطيعة وجوباً بما أدى إلى فتح النقاشات والتعديلات الدستورية بما يحيل داخل المجتمعات الإفريقية نحو محاولات إقرار التداول السلمي على السلطة ، وإسقاط محاولات الإبقاء على أن الدولة في إفريقيا هي رهان وإستمرارية لمكاسب الشرعية الثورية وامتياز لكل القوى المهيمنة.

ولكن في المقابل ما كانت نفس تلك القوى الإفريقية المهيمنة وحتى الخارجية منها ، ونقصد هنا تلك الدول ألأجنبية التي لا تزال تهيمن على سيرورة ومخارج القرار داخل الدولة الإفريقية لتسمح بالرفع من مستويات الرفع من حدود الممارسة الديمقراطية داخل الدولة الإفريقية. وعليه كانت التعديلات الدستورية بما يراسل مباشرة خانة ومواد تمديد الفترات الرئاسية وفتح باب إعادة الترشح لمنصب رئيس الدولة أو الجمهورية في إفريقيا.[16]

الأمر أو الصورة يشبه عمليات التجميل الدستوري، تختلف من دستور إفريقي إلى آخر، باحتساب المحتويات الدستورية داخل كل دستور أو نموذج سياسي إفريقي[17]، هذا أولاً. وكذا بحسب الفسيفساء المجتمعية والسياسية لكل دولة إفريقية أي بحسب ميزان القوة للجماعات السياسية المهيمنة.

كل ذلك؛ انعكس تلقائيا على تغليب فكرة التعديل الدستوري، من خلال توظيف القوى السياسية الحزبية في صورتيها، بين التأييد والمعارضة، وكذا ميزان التفاعلات داخل البرلمانات الإفريقية ، مع احتساب العامل القبلي أو الإثني أو المجتمعي ودون إسقاط معامل التدخل الخارجي المباشر و الغير مباشر[18]. كما لا ننسى أو نسقط حجم الولاءات داخل المؤسسات العسكرية الإفريقية ومستويات النزاع داخل وحول دول الجوار أو الحدود السياسية الإقليمية.

المطلب الثاني: الأنظمة السياسية الهجينة في إفريقيا ومعضلة إقرار التحول الديمقراطي

تحاكي أغلب الأنظمة السياسية الإفريقية صورة عمل النظام السياسي الهجين[19]؛ حيث تمتلك كل مقومات عمل الأنظمة السياسية الديمقراطية، سواءا كممارسات أو كآليات، ولكن ضمن جوهر سياسي تفاعلي معقد ، غالب في عمله ومانع أو معيق لميكانيزمات ترسيخ العمل المدمقرط[20].

إن في التدليل على مصطلح " هجين"، رمزية كامنة في توضيح ومحاولات شرح وتفسير أصل وكذا جوهر عمل النظام السياسي الإفريقي، وبالتالي إمكانية تحصيل تلك القدرة العقلانية على تفسير سلوكيات ذلك النظام، بما قد يتيح فك تشفير عقدة عدم القدرة على الولوج بالممارسات السياسية الإفريقية نحو إقرار الممارسة الديمقراطية الحقيقية والفعالة.

وقد يتساوى مفهوم أو مستوى التعقيد المسجل داخل النظام السياسي الهجين مع مستوى أو مفهوم العلبة السوداء، الذي ذهب إليه دافيد ايستون في محاولاته لشرح عملية صنع القرار[21]. فالذي كان في البداية هي تلك الأرضيات السياسية التوافقية والتي بنيت–ولا تزال–على متغير الشرعية الثورية ولتمتد فيما بعد نحو أحجام ومستويات التوافق بين المؤسسة العسكرية و المدنية.

فالذي كان حتى بعد ثلاثة عقود وأكثر لما بعد استقلال الدول الإفريقية، أنظمة سياسية لا تزال تعمل وفق ميكانيزمات ترسخ وتنتج أنظمة شمولية أو أنظمة توحي بنوع بسيط من الديمقراطية، وكأنها حيلة من قبل تلك الأنظمة نفسها بغية التظاهر بالدمقرطة.

لقد أوجدت تلك الأنظمة (ونقصد هنا ما فوق النظام السياسي) لنفسها ميكانيزمات ضمنت لها نسبية البقاء السياسي والوجود المادي مع نسبية أخرى من الشرعية ومعها الشرعية السياسية على حد سواء. هذا هو واقع الحال بالنسبة لدولة الأمر الواقع الإفريقية.

لقد نجحت تلك الأنظمة الإفريقية السياسية الهجينة في تضمين استمراريتها ، حتى في ظل الأزمات السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء، وعلى الرغم من قوة تلك الأزمات– بموستوييها–ذات التواتر العالي والدولي–معاً–ونزولاً إلى مستواه الإقليمي؛ ونقصد هنا بالتحديد فترة ما بعد الربيع العربي[22] على الرغم من كل ما تحمله تلك التسمية من دلالات سياسية وسوسيوثقافية .

لقد أظهرت الأنظمة السياسية الإفريقية الحالية، مستويات مرتفعة من المقاومة لكل موجات التحول الديمقراطي أو كل الخطوات الرامية والتي من شأنها أن ترفع من مستويات الممارسة السياسية في إفريقيا إلى خانة الدمقرطة و الدولة الوطنية.

إن القوة الكامنة لأي نظام ، هي قدرته على التكيف والأمكانيات الغير متناهية على خلق عقبات أمام كل محاولات التغيير أو التعديل، بل وقد يلجأ نحو الرفع من مستويات العنف[23] كنوع أخير من رد الفعل التلقائي والمبرر، لأن في ذلك التغيير وحتميته خسارة أو زوال للسلطة. وهو ما ترفضه كل الزمر النشطة والمكونة والمتفاعلة ايجابياً مع ذلك النوع من الأنظمة السياسية.

لقد أفرزت النظم الإفريقية على مر مختلف المراحل السياسية التي استطاعت الصمود عبرها، حالة مادية سياسية أو صور نمطية مستحدثة ، بلغت درجة إنتاج ما أطلق عليه بتسمية

" خ شكب هضي ذك تصوص كبي لأغدا إكب"، في إشارة إلى المنتج السياسي لمختلف سياسات الأنظمة السياسية الهجينة في إفريقيا.[24]

استطاعت تلك النظم الإفريقية الهجينة تسويق سياسة مستقطبة وقادرة على خلق صور وفسيفساء نمطية عكسية ، تشبه فكرة انعكاس الأقطاب ، والتي تشير إلى أن المرآة تعكس صورة ايجابية لشكل بثوب سلبي.

فالنظام السياسي الهجين، لا يلجأ إلى الاستبداد المطلق أو ما تسمى بالمنطقة الرمادية أو الديمقراطية الاستبدادية، بل يترك مساحات نسبية من الحرية والتي لا تكون إلا بتقديراته الخاصة و النابعة من داخل كل نظام إفريقي. فالمخرجات ترمي في النهاية إلى تلميع صورة كل الأنظمة السياسية الهجينة[25] .

استطاعت النظم الهجينة الإفريقية أيضاً خلق نوع من الممارسات تشبه ما يطلق على تسميته " ئ آ ز خ غ ك شئ؟"[26]؛ حيث القدرة والذكاء على امتصاص الصدمات وكل المطالب الراغبة في التغيير نحو ديمقراطيات حقيقية؛ كل ذلك عبر إستراتيجيات محفزة " لأ عف ة ثم إ ك جلا غ ة ك حكئ ز كب"، ونقصد هنا بأن تلك النظم الهجينة الإفريقية تلجأ إلى طرح المسائل التالية في شكل أزمات معيقة لموجات التحول نحو الديمقراطية:

- إعادة إحياء أزمات الهوية والإثنية (ليبيا ومالي ونيجيريا ....إلخ)؛
- إعادة إحياء أزمات أو مطالب الإنفصال (الصراع في السودان سابقاً مثلاً)؛
- إعادة إحياء أزمات العدو والتهديد الخارجي؛
- إعادة إحياء الأزمات التاريخية نموذج العلاقات السياسية مع المستعمر –سابقاً ؛
- إعادة إحياء أزمات المواطنة و الحريات الدين [27]؛

- إعادة إحياء أزمات استغلال الموارد الطبيعية[28].

المحور الثاني: محاولات تصميم النماذج الديمقراطية في إفريقيا لما بعد النزاع

سوف نعبر من خلال هذا المحور نحو مستوى آخر لما يجب أن تعبر عليه الدولة الإفريقية من خلال دعم كل المحاولات السياسية و المختلطة لترقية الأداء الديمقراطي أو التمكين الديمقراطي.

فبعد أن استعرضنا أعلاه بعض من مستويات وأنوية العجز الديمقراطي وما قد يحول دون الوصول إلى ممارسات سياسية سليمة، يظهر تحدي آخر مختصر في ماذا بعد إنتهاء الصراع؛ حيث لا يكفي سكون النزاع أو انتهاء الحرب في إفريقيا للتهليل بإمكانية نجاح محاولات الدمقرطة. وهو ما سوف نعمد إلى توكيده وتأكيده على حد سواء.

المبحث الأول: بحوث السلام وإشكالية الحوكمة في إفريقيا

تشكل فكرة إعادة بناء السلام[29] تصوراً لحالة ثنائية ما بعد النزاع أو الحرب، وهو التصور الذي يراسل حال الدولة في إفريقيا، ونستطيع أن نختصره وفق ثلاثة مستويات، وهي ظاهرة في:

- الحاجة إلى استرجاع الأمن؛
- مرحلة إعادة البناء؛
- إقرار التنمية بدلالة الدمقرطة.

كان قد شكل الحقل المعرفي لدراسات بناء السلام تحولاً في سياق التفاعلات الدولية أو العلاقات الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كانت تلك الصورة تعبيراً عن حالة سلام دائم. وليسقط ذلك التصور أمام حالة النزاعات التي شهدتها الدول الإفريقية، أو ما سمي بـ: "**النزاعات داخل الدولة**"[30].

إن الرغبة في تحقيق السلام هي عملية معقدة ومتعددة البناء تستدعي بالضرورة، عملية تشاركية داخل أو/و عبر الدولة، وتحت أو/و فوق الدولة، في إشارة إلى كامل الفواعل من مستوياتها الفردية والجماعية المجتمعية إلى دور الدولة والمؤسسات وحتى الخارجية منها في إشارة إلى الفواعل الدولية الرسمية والغير رسمية. وتشكل عملية بناء السلام مصفوفة جامعة لجملة من اللوغاريتميات نستحضر منها، التنمية، فرض السلام، بناء السلام، حفظ السلام، الهدنة، منع الصراع، إعادة الإعمار، إعادة التأهيل.

وعن أبعاد بناء السلام فهي:

- القطاع الأمني، ويتم التركيز داخله على le désarmement (DDR) ، والتي يقصد بها ، وقف عمليات إطلاق النار؛ نزع السلاح؛ تسريح وإعادة دمج الميليشيات وبناء الجيش؛ وحتى الإشراف على تبادل الأسرى ، وكذا إصلاح قطاع الأمن (SSR).
- التحول الديمقراطي و المشاركة السياسية و الحوكمة، والتي يتم عبرها ممارسة السياسية وفق نظم سلمية وقيام علاقات ديمقراطية قادرة على ترسيخ أكبر للسلم السياسي وإقرار دستورية تمثيلية ضامنة لحقوق كل أطياف المجتمع.
- وأيضاً العمل على إقرار المشاركة أو الديمقراطية المحلية وبالتالي التنمية المحلية أو تنمية الحكم المحلي، وضمان أكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية والقدرة على إشراك الجماعات المتنازعة تحت الدولة ؛ التنمية السوسيواقتصادية؛ التنسيق وتعبئة الموارد.

تشكل عمليات أو مقاربة بناء السلام عملية إعادة بناء الدولة أو **Re-state building**، للدولة الخارجة من النزاع وهو التصور الذي يتم العمل على تحقيقه على مستوى الدولة الإفريقية. فالإشكالية هي محصورة على مستويين هيكليين.

- الأولى هل يجب إعادة بناء الدولة في شكلها الأولي؛
- أو الثانية، إعادة تشكيل أو بناء الدولة وفق تصورات الدمقرطة.

كل ذلك قد يفشل بالنظر إلى مستويات ولوج الحلول الدولية أو الخارجية ، حيث أو غالباً ما تكون لقوى المجتمع الدولي على اختلافها أهداف معلنة وغير معلنة أثناء طرحها ولعبها لأدوار الوساطة لحلحلة النزاعات في إفريقيا ، بالنظر إلى مصالح كل طرف.على الرغم من تعارض كل ذلك مع فكرة الحاجة إلى منطق التعاون الدولي في إقرار الحوكمة[31]. وهو التصور الذي يمكننا أن نختصره في عنصر:

إشكاليات فرض منطق الحوكمة من المجتمع الدولي:

- التكاليف ؛
- لا توجد ضمانات كافية ؛
- خرق الاتفاق ؛
- مشكلة نزع السلاح ؛
- مشكلة تقاسم السلطة.

المبحث الثاني: الحوار المجتمعي مقاربة للتقليل من العامل الإثني وترسيخ للمؤسسات الدستورية

على ما تم استحضاره أعلاه تشكل ميكانيزمات بناء السلام برامج زمنية طويلة ومعقدة جداً، يمكننا قياس مستويات ذلك التعقيد من خلال بعض المحاولات التالية؛ على غرار أطراف النزاع ؛ مستويات الولاء داخلياً وخارجياً؛ حجم التدخل الخارجي؛ المدة الزمنية للنزاع؛ مطالب الأطراف المتنازعة؛ حجم الإثنيات. وكذا العامل الزمني وغيرها من العوامل الأخرى؛ ونقصد هنا

المستويات الثلاثة ، قصيرة، متوسطة وطويلة. أي المستويات الزمنية لمحاولة إدارة النزاع أو حل الأزمة.

وعليه فقد اخترنا أزمة الشمال في مالي أو أزمة دولة الأزواد؛ حيث سوف نعمد إلى التركيز على الحلول المدمجة التي وردت في اتفاقية الجزائر بغرض إقرار التنمية والأمن، من خلال ترسيخ فكرة التداول السلمي على السلطة مع أو ترسيخ الحكم المحلي في الشمال.

وقبل ذلك إلينا الجدول التالي، والذي يمكن أن نختصر فيه كل الخطوات التي من شأنها تحقيق ما كنا قد ذهبنا إلى استعراضه أعلاه:

الجدول 1: جدول جامع للحلول الدستورية لدول تعاني من تواجد إثني عالي

	حالة الطوارئ	**حالة الإنتقال**	**حالة التطوير**
الأمن	إنشاء أرضية أمن واستقرار	اعتماد مؤسسات أمنية شرعية مستقرة	تدعيم وبناء القدرات المحلية
التحول السياسي، والحوكمة و المشاركة السياسية	تحديد هياكل الحوكمة والحكم الراشد وأساس المشاركة وعملية الانتقال السياسي	ترقية المؤسسات السياسية الشرعية والعمليات التشاركية	تعزيز المؤسسات السياسية ونماذج المشاركة السياسية
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	تلبية الاحتياجات الإنسانية	إنشاء قاعدة لتحقيق التنمية	هيكلة برامج التنمية
حقوق الإنسان والعدالة و المصالحة الوطنية	وضع ميكانيزمات لتحقيق العدالة المجتمعية	بناء نظام العدالة والقضاء وميكانيزمات المصالحة الوطنية	إنشاء نظام قانوني قائم على معايير وظيفية دولية

التنسيق والإدارة	تطوير آلية التشاور والتنسيق بين الفواعل الداخلية والخارجية	إنشاء مؤسسات تقنية تساهم في تسهيل تحقيق تلك البرامج	تطوير العمليات الداخلية وتعزيز القدرة على التنسيق

المصدر: جدول معد من قبل الباحث اعتمادا على نصوص اتفاقية الجزائر سنة 2015

خاتمة:

إن الحلول الدستورية الحالية أو المنتهجة في إفريقيا لم تكلل بالنجاعة الكافية لترقية وبناء دولة وطنية إفريقية لها من القوة و السلطة ما يخولها لفرض منطق التنمية و الأمن على حد سواء، فالمشهد السياسي الإفريقي لا يختلف من دولة إلى أخرى وكأن الحال يشبه تصور سياسي معمم.

وهو الحال الذي قاد بنسبية عالية نحو الذهاب واعتماد المقاربة الدولية أو الاتفاقيات الدولية لترسيخ الديمقراطية أو الممارسات الديمقراطية. وهي الحالة التي رهنت المستقبل السياسي للدول في إفريقية ومعها كل محاولات الإصلاح الاقتصادي والثقافي أيضاً. كما أن الدول والمجتمعات الإفريقية لم تستطع لحد الآن الدول التخلص من تلك المعضلة.

إن الحاجة الظاهرة هي ارتباط الجانب الاقتصادي بالممارسة السياسية في دولة إفريقيا، وعليه وبغية إقرار ديمقراطيات إفريقية حقيقية بعيدة كل البعد عن صور التهجين ، تكمن في إصلاحات اقتصادية حقيقية تغني عن الحاجة لمساعدات اقتصادية قد ترهن معها مستقبل الدولة الإفريقية ومعها الشعوب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على طرح تصورات إفريقية–إفريقية يمكن أن يكون معها مصفوفة العمل المشترك، وفق تصورات وحلول إفريقية مشتركة مركزة في جوهرها على ترقية آليات العمل القضائي و المصالحة الوطنية.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

* الكتب:

- Arnaud Blin, **Géopolitique de la paix démocratique ,** (Paris : Éditions Descartes & Cie, 2001)
- Charles-Philippe David, **La Guerre et la Paix, Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie ,**(Paris : Presses de Sciences Po, 2000).
- David Easton, **The Analysis of political Structure,** (New York : Routledge, 1990)
- Elizabeth Sperber, **Christianity, Islam, and liberal Democracy: Lesson from sub-Saharan Africa**. By Robert A. Dowd. (New York: Oxford university Press,2015).
- Jacob Leib Talmon, Yehoshua Arieli, Nathan Rotenstreich, **Totalitarian Democracy and After,**(London: Frank Cass Publishers, 2002).
- John Alexander Murray Rothney, **Bonapartism after Sedan**,(Cornell University Press, 1969)
- Nicolas Normand, **Le Grand livre De L'Afrique Chaos ou Emergence au Sud du Sahara?,**(Paris : ed Eyrolles, 2019) .
- Robert Cox **"Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory"** in Robert Keohane (ed.): "*Neorealism and Its Critics"*. (New York: Columbia University Press, 1986)
- Robert Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Disorder in the world Political Economy,** (New Jersey : Princeton University Press, 1984)
- Robert Keohane, Joseph Nye and Stanley Hoffmann (eds.): "**After the Cold War: State Strategies and International Institutions in Europe, 1989-1991"** (Cambridge: Mass.; Harvard University Press, 1993).
- Roland N. Stromberg, **Democracy: a Short, Analytical History**, (Armonk, New York: M.E. Sharpe, 1996)

2- المقالات:

- Agaptus Nwoor **,** "**Power Rotation , Ethnic Politics and Challenges of Democratization in Contemporary Nigeria**", African Study Monographs, v. 35, n.o. 1, 2014
- Bruce Baker , " **Outstaying ones welcome : The Presidential Third-term Debate in Africa**", Contemporary Politics, v.8, n.o.4, 2002
- David Easton, **''An Approach to The Analysis of political Systems''**, World Politics, v.9,no.3, 1957
- Fred W.Riggs , **Fragilité des Régimes du Tiers-monde**, revue Internationale des Sciences, n.o. 136, mai 1993
- Kieth Georogek . Jr.", **The Hegemonic Pressidency in African Politics"**, African Social Science Review ,v.9, v.1,2018
- Michael Gemperle, **''La Fabrique d'un Classique Français : Le Cas de Weber''**, Revue d'Histoire Des Sciences Humaines, v.1,no.18, 2008
- Morphet, Sally, "**Organizing Civil Administration in Peace-Maintenance**", Global Governance, v.4, no.1, 1998
- Sy, papa Ibrahim,**'' Sous-développement et politique de développement En Afrique Sahélienne''**,Présence Africaine, Nouvelle série, no.143,1987

3- الرسائل العلمية غير المنشورة (ماجستير أو دكتوراه):

- Aristide Nononsi, **Etude d'un Parti Politique Africain à Orientation marxiste : Le Parti de la révolution populaire du Bénin**, (Mémoire de DEA d'études Africaines, Bordeaux, Lean, 1989)
- Vincent Ochilet, **L'expérience du marxisme-léninisme en République populaire du Bénin** , mémoire de dea ,études africaines,(Bordeaux, cean, 1990)

6- مواقع الانترنت:

- -------, valeurs actuelles **, Signer la Nouvelle tribune des Militaires** ,11 mai 2021, 23h, in **: www.valeursactuelles.com/societe/exclusif-singer-la-nouvelle-tribune-des-militaires/**

الهوامش:

[1] يبلغ عدد الدول الإفريقية ستة وخمسون (56) دولة إفريقية باحتساب جمهورية الصحراء الغربية ؛ بمساحة إجمالية تعتبر خمس المساحة الإجمالية للعالم. وكما تعتبر إفريقيا موطناً لأكثر من (1500) لغة. وهي الصورة التي تظهر صعوبة حصر دراسة أو تحليل ظاهرة الدولة في إفريقيا في دولة واحدة أو في دراسة مقارنة.

[2] نقصد تخصيص حقل معرفي للدراسات والكتابات الإفريقية.

[3] على اعتبار أن معظم الدول الإفريقية كانت قد استقلت خلال فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ، وكان الأمر أشبه بكرة الثلج أو العدوى السياسية. ولكن الذي كان و لا يزال هو الأمر الواقع لصورة الاستقلال الذي تحصلت عليه الدول الإفريقية.

[4] كما تطلق عليها أو يقصد بها التنمية السياسية ؛راجع:

- Nicolas Normand, **Le Grand livre De L'Afrique Chaos ou Emergence au Sud du Sahara?,**(Paris : ed Eyrolles, 2019) .
- Sy, papa Ibrahim,'' **Sous-développement et politique de développement En Afrique Sahélienne''** , Présence Africaine, Nouvelle série, no.143,1987 , pp.101-112

[5] فقد كانت نماذج إفريقيا كثيرة على غرار إفريقيا الفرنكوفونية كدولتي الغابون والبينين. وأيضاً نموذج جنوب إفريقيا أو ما سمي بلجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، وهي اللجنة التي تأسست بعد مرور سنة من تولي نيلسون مانديلا لمنصب الرئاسة.

[6] يكفي العودة إلى تاريخ استقلال الدولة الإفريقية ، لنقف عند معضلة تقديم العامل العسكري على السياسي وبالتالي الرجل العسكري على الرجل السياسي، ووصولا إلى حالة الصراعات بين الزمر وجماعات الاستقلال. راجع:

Fred W.Riggs ," **Fragilité des Régimes du Tiers-monde"**, Revue Internationale des Sciences(N. 136, mai 1993,),pp.238,239

[7] لإفريقيا تاريخ طويل مع الإنقلابات العسكرية أو ألانقلاب، حتى أن الكثير من الدول الإفريقية لا تزال تشهد هذا حتى حالياً ، على غرار ما حدث في مالي والتشاد مع مقتل الرئيس إدريس ديبي. حيث يعود تاريخ آخر انقلاب في مالي إلى تاريخ 18 أوت 2020 بقيادة العقيد ساديو كامارا. بتاريخ 20 أفريل 2021 وتولي إبنه إبراهيم أنتو ديبي المدعو "كاكا" رئاسة المجلس الانتقالي العسكري. هذا وقد تم إحصاء أكثر من (187)

انقلاب في كامل القارة الإفريقية . فالإنقلاب–أحياناً أو/و غالباً–يخفي أيضاً بعض من الأطماع الشخصية– في دول العالم الثالث–التي قد تكون ضمن أهداف غير معلنة لمجموعة من القادة العسكريين ، ونماذج ذلك كثيرة في إفريقيا على غرار نموذج دولة البينين حيث وصل الأمر إلى مستويات سن قانون أساسي يجيز لكل عسكري الترشح لأي منصب عبر الجمع بين المهام ، وذلك بموجب المادة 123 من القانون الأساسي ؛ وبالتالي عسكرة كل الحياة السياسية وكان ذلك خلال فترة التسعينيات. انظر:

Aristide Nononsi, **Etude d'un Parti Politique Africain à Orientation marxiste : Le Parti de la révolution populaire du Bénin**, (Mémoire de DEA d'études Africaines, Bordeaux, Lean, 1989)

[8] على غرار ما حدث في الجزائر وتحييد حكم عبد العزيز بوتفليقة سنة 2019 ، وما حدث في مصر وتعيين أو انتخاب الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي ومحاكمة مرسي والذي اعتبر أول رئيس منتخب ديمقراطياً في مصر. وقد حدث ذلك حتى في أرقى الديمقراطيات العالمية على غرار ما حدث خلال انتهاء فترة حكم دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية ودعوته إلى العصيان المدني و حتى تدخل الجيش. وأيضاً ما حدث في فرنسا–حالياً–على مر مرتين أولها؛ كان بعد الانتقادات التي كانت قد طالت الرئيس الفرنسي الحالي ايمانيول ماكرون حول ضروريات التدخل العسكري في شمال مالي وعملية برخان العسكرية ووصولاً إلى الإعلان العسكري أو الرسالة . راجع:

-------, valeurs actuelles **, Signer la Nouvelle tribune des Militaires** ,11 mai 2021, 23h, in **:** **www.valeursactuelles.com/societe/exclusif-singer-la-nouvelle-tribune-des-militaires/**

[9] مثلا خلق أحزاب أخرى من رحم الحزب الحاكم نفسه . يمكن مراجعة :

Vincent Ochilet, **L'expérience du marxisme-léninisme en République populaire du Bénin** , mémoire de dea ,études africaines,(Bordeaux, cean, 1990), p. 237

[10] راجع في ذلك:

- John Alexander Murray Rothney, **Bonapartism after Sedan**,(Cornell University Press, 1969), p. 293.
- Jacob Leib Talmon, Yehoshua Arieli, Nathan Rotenstreich, **Totalitarian Democracy and After,**(London: Frank Cass Publishers, 2002).
- Roland N. Stromberg, **Democracy: a Short, Analytical History**, (Armonk, New York: M.E. Sharpe, 1996).

[11] يمكننا ذكر نماذج دول: ساحل العاج خلال فترة حكم غباغبو و الحسن أوتارا؛ بوركينافاسو؛ النيجر؛ مالي؛ غينيا بيساو؛ التشاد ؛ ليبيا؛ غينيا كوناكري. أنظر :

Kieth Georogek . Jr.", **The Hegemonic Pressidency in African Politics"**, African Social Science review v.9, Vo.1,2018),pp.36-51

[12] مثلاً النموذج المصري الحالي مع فترة حكم الرئيس السيسي ؛ وحتى التركي مع نموذج حكم الطيب أردوغان. فالتصورات قائمة مقولة: أنا الرئيس الدولة أو الدولة هي أنا أو L'état , c'est moi. وتعود تلك المقولة إلى الملك الفرنسي لويس 14 في خطابه الموجه للبرلمانيين الباريسيين بتاريخ 13 أفريل 1655.

[13] نقصد بالتحديد بعض الأنظمة الهجينة الإفريقية ذات الاقتصاديات القائمة على جزء كبير من المساعدات الاقتصادية الدولية أو الخارجية على غرار النظام المصري واغلب الأنظمة الإفريقية ونموذج دول الفرنك الفرنسي.

[14] Agaptus Nwoor **,** "**Power Rotation , Ethnic Politics and Challenges of Democratization in Contemporary Nigeria**", African Study Monographs, v. 35, n.o. 1, 2014, pp1-18.

[15] الاستثناء الوحيد مثلاً كان مع شخص الرئيس السابق نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا ، والذي اكتفى بفترة حكم رئاسية واحدة من 1994 إلى غاية 1999.

[16] على سبيل المثال ما حدث خلال فترة حكم الرئيس المخلوع أو المنتهية عهدته عبد العزيز بوتفليقة ، والذي قام بجملة من التعديلات الدستورية آخرها كانت 2016.

[17] تركز تلك العمليات التجميلية الدستورية على تعديل الشروط الدستورية الرئاسية، فالنماذج الدستورية الإفريقية كثيرة ؛ نيجيريا سابقاً خلال فترة حكم أوباسانجو ؛ ونموذج الكونغو خلال فترة دينيس نغيسو ، وحتى التشادي في فترة الرئيس المغتال المغتال إدريس ديبي ، والذي ألغى–سابقاً خلال فترة حكمه–العمل بالدستور سنة 2005، و ليعيد وضع دستور جديد سنة 2018 الذي أعطاه الحق في إعادة الترشح لولاية رئاسية جديدة بما كان قد يضمن له الإستمرار إلى غاية 2033. أنظر:

Bruce Baker , " **Outstaying ones welcome : The Presidential Third-term Debate in Africa**", Contemporary Politics, v.8, n.o.4, 2002, pp.285-301

[18] نقصد هنا القواعد العسكرية المباشرة و الغير مباشرة على غرار التواجد الفرنسي و التركي و الأمريكي و الروسي و الصيني والإسرائيلي الإماراتي و القطري والدولي المشترك . أو ما يطلق على تسميته في شكل تهذيب سياسي ؛ بتسمية التعاون التقني العسكري .

[19] ترمز كلمة أو مصطلح "هجين "إلى مستويات مفهوم عمل ذلك النظام الذي يتمتع بسلوكين مدمجين في نفس الوقت؛ إن الرمزية في مصطلح هجين تراسل العلوم الفيزيائية من حيث المنشأ أو علم الحركة والميكانيك أو السلوك الديناميكي. هذا من جهة ومن جهة أخرى تصم كل الأنظمة الهجينة بصورة عالية جداً من التعقيد

في الأداء و بالتالي القدرة على الفهم و التحليل ونحوه التنبأ. بالنظر إلى الحالة العالية من الدمج في مختلف أنظمة الأداء. وانطلاقاً من تلك النمذجة كان هذا الإسقاط على صورة وأداء النظام السياسي الإفريقي ، والتي يصعب تصنيفها أو فهم طرق وأنظمة عملها.

[20] يتم تناول فكرة الدمقرطة على أنها ليست هي التحول الديمقراطي ، لكون الدمقرطة مرتبطة بمستوى أقل من التحول الديمقراطي ولأنها مرتبطة بممارسات النظام الهجين. وتُظهر الدمقرطة فهمًا أفضل لظواهر متميزة ، مثل: الانتقال أو التحول الديمقراطية ، والتثبيت الديمقراطي ، وترسيخ الديمقراطية.

[21] يمكن في ذلك مراجعة مختلف كتابات دافييد ايستون والتي نستحضر منها:

- David Easton, **The Analysis of political Structure,** (New York : Routledge, 1990)
- David Easton, **''An Approach to The Analysis of political Systems''**, World Politics, v.9,no.3, 1957, pp.383-400

[22] كان تأثير موجات الربيع العربي على الدولة في إفريقيا واضحاً ، بل حتى مستهدفاً لمجموعة من الدول الإفريقية على غرار دول: تونس و مصر و ليبيا وحتى الجزائر.

[23] إذا ما اعتبرنا أن الدولة هي الجهاز البيروقراطي الوحيد المخول لإمتلاك القوة القهرية المادية القانونية مع الحق في توظيفها ؛ على ما أورده ماكس فيبير. راجع:

Michael Gemperle, **''La Fabrique d'un Classique Français : Le Cas de Weber''**, Revue d'Histoire Des Sciences Humaines, v.1,no.18, 2008 ,pp.159-177.

[24] يمكننا هنا مثلاً المقارنة مع حالة النظام السياسي الروسي بقيادة فلاديمير بوتين فقد استطاع بوتين التوصل إلى توقيع قانون يسمح له بالبقاء في السلطة إلى غاية سنة 2036 .

[25] مثلا صياغة قانون الإعلام ، منح مزيد من مساحات الحرية الإعلامية في تناول بعض المسائل ، تكوين نخب إعلامية ، التعاقد مع بعض النخب مقابل مزايا متعددة، وممارسة أنواع مختلفة من الرقابة القبلية والبعدية...إلخ.

[26] الثقب الأسود هو منطقة موجودة في الفضاء أو ما يطلق عليه بتسمية ***ثقب دلكم*** كاختصار للأبعاد الأربعة للفضاء، حيث يتميز الثقب الأسود بجاذبية قوية جداً إلى درجة تمكنه من ابتلاع كل جسم مادي وحتى موجات الإشعاع الكهرومغناطيسية ونقصد الضوء. وفي استعارتنا هذه لمفهوم الثقب الأسود نمذجة لقدرة الأنظمة الهجينة على تعطيل وإيقاف كل الإصلاحات السياسية الممكنة الرامية نحو ترسيخ مبدأ الحقيقي للديمقراطية .

[27] نقصد مختلف مسائل التطرف والإرهاب والحريات الدينية وفكرة التقاسم والتنافس على السلطة بين المسيحيين و المسلمين في إفريقيا وكذا التعايش؛ على غرار ما يحدث في نيجيريا مثلاً . وما كان في مالي ووساطة الإمام محمد ديكو بعد الإنقلاب الأخير. راجع:

Elizabeth Sperber, **Christianity, Islam, and liberal Democracy: Lesson from sub-Saharan Africa**. By Robert A. Dowd. (New York: Oxford university Press,2015).

[28] نذكر من المظاهرات التي نشبت في بعض الدول الإفريقية المطالبة برحيل كل الشركات الأجنبية المهيمنة على الريع و الثروات الاقتصادية ومثال النيجر (شركة أريفا الفرنسية و ثروة اليورانيوم) .

[29] Charles-Philippe David, **La Guerre et la Paix, Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie ,**(Paris : Presses de Sciences Po, 2000).

[30] تشكل نظريات دراسات السلم أو Peace Studies حقل معرفي مستقل. راجع :

- Robert Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Disorder in the world Political Economy,** (New Jersey : Princeton University Press, 1984)
- Robert Keohane, Joseph Nye and Stanley Hoffmann (eds.): "**After the Cold War: State Strategies and International Institutions in Europe, 1989-1991"** (Cambridge: Mass.; Harvard University Press, 1993).
- Robert Cox **"Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory"** in Robert Keohane (ed.): "*Neorealism and Its Critics"*. (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 204–54.
- Arnaud Blin, **Géopolitique de la paix démocratique ,** (Paris : Éditions Descartes & Cie, 2001)

[31] وهو ما يختصر عليه بعمليات دعم السلام (PSO)، وحول ذلك راجع:

Morphet, Sally, "**Organizing Civil Administration in Peace-Maintenance**", Global Governance, v.4, no.1, 1998, pp 41-60